ACIJLP

مؤتمر العدالة العربى الثانى
" نحو دعم وتعزيز استقلال القضاء "
القاهرة 22 – 24 فبراير 2003

كلـــمـة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

د. عادل م.عبداللطيف
المنسق الإقليمي
لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية

مؤتمر العدالة العربى الثانى

" نحو دعم وتعزيز استقلال القضاء "

المشاركون الأفاضل

الضيوف الكرام

إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم اليوم نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأبدأ بتقديم الشكر والامتنان للمركز العربي لإستقلال القضاء و مهنة المحاماة الذي كان له فضل المبادرة بالدعوة لعقد هذا المؤتمر، و هو المؤتمر الثاني الذي يعقده المركز حول نفس الموضوع .

كما تعلمون، يتبنى البرنامج الإنمائي في دعمه للدول النامية مفهوم التنمية البشرية ولا يقتصر هذا المفهوم على الجوانب الإقتصادية في اقترابه لعملية التنمية ، بل يشمل أيضاً جوانب عديدة بحيث يعتبر مقاربة شاملة للرفاهية الإنسانية. سأحاول، في ملاحظاتي، أن أوضح النطاق الأساسي للعلاقة بين التنمية البشرية وسيادة القانون و استقلال القضاء.

وأبدأ في تعريف التنمية البشرية كما نراها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يمكن أن نعرف التنمية البشرية ببساطة بأنها عملية توسيع الخيارات. ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة- بعضها إقتصادي ، و بعضها إجتماعي ، وبعضها سياسي، و بعضها ثقافي. وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين الحياة.[1] فالتنمية البشرية، بتعبير آخر تقوم على تحسين قدرات الناس، وخياراتهم وآفاقهم كي يمارسوا حقوقهم الأساسية.

وبهذا التعريف يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية البشرية وسيادة القانون الذي يشكل أحد المكونات الرئيسية لنسق الحكم. فلا شك أن وجود مؤسسات قانونية تتمتع بالكفاءة في أدائها وحكومات ملتزمة بسيادة القانون هما ركنان أساسيان لا غنى عنهما لتحقيق تنمية اقتصادية وإنسانية شاملة. فسيادة القانون لا ترتبط بأداء اقتصادي أفضل فحسب، بل إنها تعزز المناخ لإيجاد المزيد من فرص العمل. والمجتمعات المستقرة التي تحظى بأطر مؤسسية وقانونية فعالة تقود إلى النمو وتجذب رأس المال، وهذه بدورها تتيح فرصا اجتماعية واقتصادية جديدة لجميع فئات المجتمع في ضوء سياسات صحيحة وعادلة. ثم إن المؤسسات القانونية القديرة في أدائها تمكن الفقراء لأنها توفر الحلول العادلة والكفؤة لمشكلاتهم. و هل يمكن تصور سيادة القانون دون إستقلال القضاء؟

و إستقلال القضاء ضرورة لا بد منها لحماية مبدأ سيادة القانون و الحرص على تأكيده و تعميقه و حمايته. إن الذي يهدر سيادة القانون هو عدم وجود قضاء مستقل في الدولة. فإستقلال القضاء دعامة أساسية لحماية مبدأ سيادة القانون وللقضاء على التفسيرات الضيقة و الخاصة في تطبيق القوانين.[2]

فلم يعد ممكنا أو جائزا تصور تنمية صحيحة بدون قضاء مستقل. فهو الملاذ لأصحاب الحقوق لنيل حقوقهم و دفع المظالم عنهم. و هو الضمانة الرئيسية للحريات العامة.و قوة أي نظام للحكم هي في قوة العدل الذي يحققه و القضاء المستقل هو أقدر و أفعل وسيلة لحماية مؤسسات الدولة كما أن استقلال القاضي هو الذي يحفزه للاجتهاد و الابداع.

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ص.13

[2] إستقلال القضاء، فاروق الكيلاني ص19-20

و لذلك، فإن الأمم المتحدة منذ إنشائها تسعى الى ترسيخ مفهوم إستقلال القضاء:

قررت المادة الثامنة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق كل شخص في اللجوء الى المحاكم الوطنية لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها القانون .[3]

كما قررت المادة العاشرة من نفس الإعلان حق كل شخص على قدم المساواة مع الأخرين أن تنظر قضيته في محكمة مستقلة و محايدة نظراً منصفاً و علنياً للفصل في حقوقه و التزاماته و في أية تهمة جزائية توجه إليه. [4]

و قد فصلت المادة الرابعة عشرة من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية في بيان عناصر حق الإنسان في التقاضي و ضمانات ذلك الحق من مبدأ المساواة أمام القضاء و علنية القضاء و حيدته و استقلاله و حق الدفاع و الأستعانة بمحام و مبدأ أن الأصل في الإنسان هو البراءة و عير ذلك من المبادئ التي تشكل عصب العمل القضائي المتصف بالحيدة و الإستقلال و العدالة. [5]

و قد إستمرت الجهود الدولية قدما من أجل صياغة تفصيلية لمعايير محددة لمعنى إستقلال القضاء و ضمانات حيدته و نزاهته.

وكما يقول الدكتور محمد نور فرحات في كتابه عن "البحث عن العدل":

> "أصبح مبدأ إستقلال القضاء من المبادئ المستقرة في الضمير الإنساني بحيث لا يكاد يخلو من النص عليه إعلان من الإعلانات الدولية لحوق الإنسان كما تنص عليه أغلب الدساتير الوطنية. و غدا المجتمع الإنساني ينظر الى تحقيق هذا المبدأ في واقع دولة ما على أنه علامة من علامات الديموقراطية و مظهر من مظاهر إحترام حقوق الإنسان و دليل على الإستقرار السياسي و الإجتماعي في مجتمع هذه الدولة."

وفي هذا الإطار ترتكز استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال العدالة على تقريب القضاء من المتقاضين أو ما يعرف بتحسين الوصول الى العدالة والذي يعتبر حقا إنسانيا أساسيا. فهو الوسيلة العملية لتخفيض الفقر عن طريق تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية. و يقتضي تحسين الوصول إلى العدالة ضرورة توافر نظام قضائي مستقل و فعال؛ وقطاع قضائي وقانوني يتميزان بالمهنية واحترام الناس لهما، والشفافية في

---

3 المادة الثامنة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن: لكل شخص الحق في أن يلجأ الى المحاكم الوطنية لإنصافه من أعمال فيها إعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

4 المادة العاشرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تنص على أن: لكل إنسان الحق، على قدم المساوة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا للفصل في حقوقه و التزاماته و أية تهمة جنائية توجه إليه.

5 المادة 14- من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية تنص على أن: الناس جميعا سواء أمام القضاء ، و من حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه و التزاماته في أية دعوى مدنية ، أن تكون قضيته محل نظر منصف و علني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية ، منشأة بحكم القانون.

المسار القضائي . فعندما يتلاشى استقلال القضاء تصبح العدالة مطلبا عسير المنال لا يتمكن الأفراد خاصة الفقراء من نيل حقوقهم بسهولة و يسر، فمن الضروري ألا يكون نصيب الفقراء من خدمات العدالة أقل مما يحصل أو يتحصل عليه الأغنياء.

و قد عبر المستشار ممتاز نصار ببلاغة عن العلاقة بين الإستقلال و الكفاءة في عمل القضاء في كتابه معركة العدالة في مصر:

> " أنه يتعين أن يكون جهاز العدالة كفؤا للرسالة المنوط به تحقيقها . و لن يكون على هذا القدر من الكفاية إلا أن تكون العدالة سلطة مستقلة إستقلالا حقيقيا و كاملا، وإلا أن يوجد من القضاة عدد كاف للفصل في المنازعات التي تطرد في الزيادة، و إلا أن يكون هؤلاء القضاء مرتاحي النفوس مما هيأ لهم من ضمانات خاصة بقواعد الترقية و النقل و الإعارة ، بالإضافة الى ما يتعين أن يتوفر لهم من خفض العيش ، و إلا أن يكون لديهم من حوافز حسن الدرس و البحث ما يدفعهم الى كثرة الإطلاع ، و إلا أن تكون دور القضاء على قدر من السعة و حسن الصيانة و النظافة بحيث تعطى لهذه السلطة ما هو أهل لها من إحترام و هيبة في نفوس المشتغلين فيها و اللائذين بها، و إلا أن يكون الجهاز الإداري على قدر مناسب من الكفاية عددا و مقدرة، تلك حقائق ناصعة يراها كل من يتصل بالقضاء برابطة عمل أو مصلحة."[6]

ومع أن الأنظمة القانونية العربية تتباين نظراً لإختلاف التطور التاريخي لكل مجتمع، فإن القضاء فيها يواجه تحديات مشتركة ولا شك أن قضية الإستقلال تأتي في مقدمة هذه التحديات.

إن استقلال القضاء في المجتمعات العربية يحوطه الكثير من الغموض و عدم الوضوح. كما أنه لم يترسخ بعد كقيمة اجتماعية و قانونية في عالمنا العربي. فعلى الرغم من أن الجهاز القضائي في التعريف الدستوري لمعظم الدول العربية هو سلطة مستقلة إلا أن الإدراك العام و المحاربة الفعلية تشير الى أن الأنظمة القضائية لا تتمتع باستقلال حقيقي. وتساهم بعض الصور الصارخة في الانطباع السائد أن النظام القضائي أداة للجهاز التنفيذي. ولا يكفي مجرد النص على مبدأ إستقلال القضاء و على حق الإنسان في التقاضي بل يلزم النظر الى التطبيق الفعلي لهذه المبادئ.[7]

كما ان من أبرز الصور التي تحد من إستقلال القضاء اللجوء الى القضاء الإستثنائي . كما انه مما يمس مبدأ إستقلال القضاء خروج قدر من المنارعات على السطح الإجتماعي عن ولايته بفعل ظاهرة التعدد القانوني و القضائي، كما يمس هذا المبدأ أيضا وجود قدر أخر من المنازعات على القمة الإجتماعية تخرج فعلاً عن ولايته بفعل إنتشار اللجوء الى التحكيم التجاري الخاص .

---

[6] المستشار ممتاز نصار، "معركة العدالة في مصر" ورد في كتاب د. محمد الجوادي *مذكرات رجال القانون و القضاء*, ص. 92

[7] ص216

و ختاما، لا شك أن قضية إستقلال القضاء و حيدته و نزاهته و حق المواطن في قضاء طبيعي يوفر العدالة بيسر و كفاءة، ترتبط إرتباطاً وثيقاً مناخ سياسي عام يقوم على إحترام كافة حقوق الإنسان السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية . وهو أيضاً رهن بنظام سياسي يسمح بوجود وسائل معتمدة و قابلة للتطبيق لتداول السلطة بين مختلف الفئات الإجتماعية. كما أن مبادئ إستقلال القضاء و حقوق التقاضي تجد تطبيقها الفعال و ازدهارها في ظل مناخ إجتماعي تسود فيه التنمية الإجتماعية الحقيقية و يؤمن بحق الطبقات جميعها في الحصول على عدالة تتسم باليسر و الكفاءة.[8]

وأود أن أختم بشكركم على إعطائي الفرصة لأن أشاطركم الرأي في تحديات إستقلال القضاء في المنطقة، وفي الدور الذي يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى القيام به في هذا المجال. واسمحوا لي أن أتمنى لمداولاتكم كل التوفيق في هذا المؤتمر الذي يوفر لنا منبرا يشاطر فيه بعضنا البعض الخبرة والمعلومات عن مسار جهود تعزيز إستقلال القضاء في العالم العربي، كما يقدم لنا مناسبة كي نقدح الذهن سويا فيما يمكن أن نقدمه من توصيات عملية ترفع من أداء النظام القضائي العربي. وختاما أقدم امتناني العميق للمركز العربي لإستقلال القضاء لإتاحة هذه المساحة للحوار النشط ولمساعدتنا لكي نوسع و نوحد جهودنا سعيا نحو تحقيق وتفعيل إستقلال القضاء في المنطقة العربية.

[8] محمد نور فرحات، *السلطة و القانون و الحرية: البحث عن العدل* ص227-228